2003 0117-00020-2

كلمة وداد باسم لجنة الأصالة لم تقرأ
لتسالم اذا رأيك في المؤتمر لعدم حصولنا على فيزا إلى الجزائر

أيها الأحباء

أصارحكم القول بأنني مرتبكة وأجد صعوبة متعددة الجوانب في عرض تجربتي أمامكم:

إنها المرة الأولى التي أحمل فيها قضية المخطوفين والمفقودين في لبنان الى بلد عربي، وكم أود لو كنت أحمل شيئا آخر فيه بعض من البهجة والأمل.

إن عنوان دعوتي لمشاركتكم هذا اللقاء هو التكلم عن هذه القضية على اعتبار أننا كنا السباقين في تذوق مرارتها، ونظرا" للأهمية والغنى اللذين يتأتيا من الاطلاع على تجارب الغير وتبادل الخبرات معه، فكيف سيكون وقع الكلام وأنا أتحدث عن مأساة ما تزال تجرجر فصولا" لم تنته منذ ما يزيد عن اثنتي وعشرين عاما".

أعرف أن التجربة التي سأعرض لن تغبطكم، لكن آمل أن لا تحبطكم

إن التحدث عن الحرب التي عاشها لبنان ليس أمرا" مفرحا"بحد ذاته، فكيف إذا كان الحديث يجري في بلد عربي آخر لا زال يرزح تحت وطأة الحرب ومآسيها حتى هذا اليوم.

انه من الصعوبة بمكان اختزال تجربة أكثر من عشرين سنة بعشرين دقيقة.

رقعة صغيرة من الأرض اسمها لبنان وحوالي العشرين عاما" من الحرب (انطلقت شرارتها الأولى بتاريخ ١٣ نيسان١٩٧٥)، بل من حروب في حرب. حرب اللبنانيين على أنفسهم، حرب الآخرين عليهم وحرب الآخرين على الآخرين في لبنان.

ناس تعيش في ساحة الحرب التي هي ضحيتها وجزء منها.

هل من المهم الحديث عن الخوف والملاجئ، عن السيارات المفخخة وعن الحواجز؟

هل من المهم الحديث عن القنص والقصف العشوائي اليومي؟

هل من المهم الحديث عن عشرات الآلاف من القتلى، من المهجرين، من المعوقين، من الذين فقدوا كل شيء وهاموا في الساحات؟

إلا أن أقسى جرائم الحرب هي عمليات الخطف التي مارسها المتحاربون. أعرف أنكم تشاطرونني هذا القول ونتقاسم الجرح معا" أيتها الأمهات والزوجات والاخوة والأبناء.

20030117-0002b-2

في بلدي خطف الناس المدنيون، لا لسبب اقترفوه وانما بسبب اختلافهم مع الجهة الخاطفة، اختلاف بالانتماء الديني أو بالرأي السياسي أو بمكان السكن...

سنوات عشناها حيث كل مختلف عدو، وكل عدو هو هدف تجب إبادته.

صيف عام ١٩٨٢ كان أحد محطات الحرب الرئيسية. اجتاحت إسرائيل لبنان، وصلت الى العاصمة بيروت، حاصرتها، أخرجت المقاومة الفلسطينية من بيروت بحرا". فرضت واقعا" سياسيا" موال لها سرعان ما هوى باغتيال رئيس الجمهورية المنتخب وقبل أن يستلم مهامه. تمثلت قمة غضب إسرائيل بدخولها والميليشيات الموالية لها العاصمة وارتكبت أبشع الجرائم. وتبقى مجازر صبرا وشاتيلا نموذجا" صارخا" ورمزا" لما حصل.

كان عدنان حلواني، زوجي، واحدا" من بين عشرات ويمكن مئات من الذين عملوا منذ بداية الحرب على نبذ العنف والجريمة والتعصب من موقع مسؤول. كانت له قناعاته وانتماؤه الى حزب سياسي ومسؤولياته الحزبية. لكنه كان قبل كل شيء إنسانا" يحلم بسلام وطن لا مكان فيه للتعصب، وبآخر مختلف وليس عدوا". خلال حصار بيروت كان الشغل الشاغل لعدنان هو تخفيف وطأة الحصار عن الناس، مساعدتهم في تأمين رغيف الخبز وماء الحياة.

خطف عدنان في وضح النهار ومن داخل بيتنا، بحضوري وطفلينا، وكان ذلك بتاريخ ٢٤ أيلول ١٩٨٢ في تمام الساعة الواحدة ونحن نتهيأ لتناول طعام الغداء.

وبدأت رحلة البحث عن عدنان. عن حبيب دمر غيابه سلم العائلة وأمانها. عن حبيب دمر خطفه سلمه وأمانه وحريته وأحلامه.

لم أترك بابا" إلا وطرقته، سمعت الكثير من عبارات الأسف والوعود. وبين ليلة وضحاها، وجدت نفسي أبحث عن جميع الذين خطفوا وفقدوا خلال الحرب اللبنانية. وجدت نفسي أبحث عن سلام مفقود لدى آلاف العائلات التي خطف أو فقد حبيب لها.

وجهت نداء" الى هذه العائلات عبر إحدى الإذاعات المحلية من أجل اللقاء في مكان عام. منيت نفسي أن ألتقي بثلاث أو أربع نساء تعشن نفس معاناتي. فوجئت بتجمع مئات النسوة والأطفال في المكان والزمان المحددين متحدين حالة الطوارئ المعلنة آنذاك والتي تمنع التجمعات.

هكذا ولدت قضية المخطوفين والمفقودين بعد مرور أقل من شهرين على اختطاف عدنان.

2003/117-0002 C-٢

وهكذا عاد المخطوفون والمفقودون بشرا" لهم أسماء وأعمار ووجوه وأهل وليسوا عنوانا" أو رقما" يستخدم مزاجيا" في البازارات السياسية.

تجمعنا، تعرفنا على بعضنا البعض. وحدتنا المصيبة في عمق انسانيتنا، فالتقينا من مناطق ومذاهب وانتماءات مختلفة. كان هدفنا واحدا" هو إطلاق سراح جميع المخطوفين والمفقودين لدى جميع الأطراف المتحاربة.

قمنا بتحركات يومية متحدين خطر الرصاص والقذائف. التقينا رغم خطوط التماس والمعابر في زمن كان التقاء المواطنين يشكل جرما" في عرف المتقاتلين. إشارة الى بيروت انقسمت الى بيروتين، غربية وشرقية، منذ الأيام الأولى للحرب.

الكثير منا، تعلم خلال مسار العذاب الطويل، كيف يجتمع، كيف يستمع، كيف يبدي الرأي ويشارك في القرار. ينطلق من جرحه ليلاقي جراح الآخرين. يتخطى الحساسيات الذاتية من أجل قضية عامة.

سعينا الى سلامنا والى السلام. طالبنا بعودة مخطوفينا ومفقودينا وبإدانة كل خطف واجرام.

تظاهرنا سلميا"، ناشدنا المسؤولين أن يحملوا مسؤولياتهم، توجهنا الى الاعلام، الى المرجعيات الروحية، الى المؤسسات الأهلية المحلية والدولية، التقينا حتى بأسياد الحرب نستشف عندهم بقية من إنسانيتهم.

حصلنا على وعود كاذبة، وعلى تحديد ساعات صفر وهمية لحل القضية.

أعلن السلام عام ١٩٩٠، انتهت الحرب، على الأقل في وجهها الداخلي. عادت سلطة الدولة. أقفلوا الملفات، أصدروا قانون عفو عن جرائم ومجرمي الحرب. وكانت الصدمة: لم يعد أحباؤنا، لم يشملنا سلامهم. طالبونا كما طالبوا الجميع بالنسيان، بالنظر الى المستقبل، بالمشاركة في ورشة بناء ما تهدم من الحجر، وكأن ما حصل من تدمير للبشر على مدار عشرين عاما" هو حدث عابر!!

يريدون بناء وطن، حقوق الانسان فيه أبخس من حق حيوان في مجتمعات تحترم فيها الحياة. أين سلامنا؟ أين ١٧٠٠٠ مخطوف ومفقود؟

استمر التحرك في زمن السلم تحت شعار " من حقنا أن نعرف مصيرهم".

20030117-0002d-2

كان علينا مواجهة اللامبالاة والصمت. صمت المسؤولين الذين بينهم أسياد الحرب أنفسهم، ولا مبالاة مجتمع بأسره يعاني إحباطات السلام وانهيارات اقتصادية تجعل البعض يترحم على أيام الحرب، كان فيها بحبوحة.

لم يكن من السهل الاستمرار في ظل تعتيم إعلامي ورسمي وشعبي ودعوة معلنة الى أن تصبح قضيتنا جزءا" من النسيان العام المطلوب.

العام ١٩٩٥، ونتيجة لاستمرار تحركنا، صدر القانون رقم ٤٣٤ تاريخ ١٩٩٥/٥/١٥ الذي أفسح المجال لمن يريد من الأهالي بتوفية مفقوده.

نحن نطالب بلجنة تحقيق رسمية للتحري والاستقصاء عن جميع المخطوفين والمفقودين وتحديد مصيرهم.

نحن نطالب بمشروع رعاية اجتماعية لذوي المخطوفين والمفقودين، وهذا حق لهم على المجتمع ممثلا" بمؤسساته الرسمية بالدرجة الأولى.

نحن نطالب بيوم وطني للذاكرة في ١٣ نيسان من كل عام، ونطالب بإقامة نصب تذكاري يرمز الى كل ضحايا الحرب ويدين جرائمها. لذلك رفضنا القانون المذكور. لم يغب عن بالنا يوما" أن تحقيق مطالبنا يستدعي التفافا" شعبيا" حولها، وأن قضية بهذا الحجم هي مسؤولية المجتمع بأسره.

لاقينا خلال السنوات السابقة بعض التعاطف الشعبي، لكن ذلك لم يتخط عتبة التعبير الكلامي. لم نكن ندري من أين نبدأ وكيف نبدأ.بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٠، وخلال المؤتمر الصحافي الذي عقدناه في نقابة الصحافة، بمناسبة ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الانسان، أطلقنا الصرخة ننادي كل من يناصر قضيتنا للانضمام الى لائحة الأصدقاء.

بدأنا بتجميع أسماء وعناوين أشخاص أعلنوا عن تضامنهم مع قضيتنا. فتجمع لدينا مئات من الأسماء.

أقمنا العشرات من اللقاءات في بعض المدارس والجامعات والجمعيات والأندية، عرضنا أفلاما" وثائقية أعدت عن القضية. الى أن أثمرت مثابرتنا بعد أن كدنا نيأس.

20030117-00022-6

في ٢٩ تشرين الأول من العام ١٩٩٩، أطلقنا من بيروت، من دار نقابة الصحافة، مع أصدقاء لجنتنا حملة شعبية باسم " من حقنا أن نعرف".

تبنت الحملة مطالب لجنة الأهالي دون تحفظ، وامتدت الحملة الى مناطق لبنانية أخرى.

أكثر من مائتي مؤسسة وجمعية من جمعيات المجتمع المدني تبنت مطالبنا، أكثر من مائة شخص من العاملين في المجال الإعلامي والفني والثقافي والقانوني أيدونا.

بدأنا مرحلة جديدة من تحركات ضاغطة منها اعتصام دوري أسبوعي أمام مقر مجلس الوزراء خلال فترة انعقاده، توجيه مئات الرسائل يوميا" الى رئيس الجمهورية عبر الفاكس، بالإضافة الى حملة إعلامية مواكبة، وتحركات أخرى عديدة. وشارك عدد من هؤلاء الأصدقاء بمجمل هذه التحركات الى جانب الأهالي.

بعد انقضاء تسعين يوما" على إطلاق الحملة، صدر قرار عن رئيس مجلس الوزراء (رقم ٢٠٠٠/١٠ تاريخ ٢١ /١/ ٢٠٠٠) قضى بتشكيل لجنة تحقيق رسمية للاستقصاء عن جميع المخطوفين والمفقودين وتحديد مصيرهم.

هكذا وبعد انقضاء ثمانية عشر عاما" من التحرك المضني والمطالبة، وانقضاء عشر سنوات على انتهاء الحرب، تعترف الدولة اللبنانية بلجنتنا كممثل وحامل لهذه القضية وذلك من خلال التعاطي الرسمي معها، وتعترف بأحقية مطالبنا وبأن قضية المخطوفين والمفقودين ما تزال عالقة.

ولم يكن ذلك ليتحقق ، لولا الحملة والأصدقاء. إذ استطعنا معا إيقاظ مجتمع ممثل بجزء من مؤسساته وأفراده ليحضن قضيتنا بخصوصيتها كحاملة لبذور سلام يطال أهالي المخطوفين والمفقودين، ويطال مجتمعا" يتوق الى السلام.

وبالرغم من أن هذه اللجنة الرسمية قد تشكلت رئيسا" وأعضاء من ممثلين للأجهزة الأمنية الرسمية، وبالرغم من غياب المعايير والشروط الدولية التي يتطلبها إنشاء مثل هذه اللجان، إن لجهة الاستقلالية، أو لجهة توفير الإمكانيات المادية والبشرية لها، أو لجهة منحها الصلاحيات الواسعة لانجاح مهمتها، فقد تعاونا معها بإيجابية وجدية.

واكبت الحملة عمل هذه اللجنة الرسمية من خلال استمرار التحرك وإصدار البيانات الأسبوعية المتضمنة التذكير بمطالبنا ومطالبتها بأن يتسم عملها بالجدية والشفافية والمصداقية.

أنهت هذه اللجنة عملها بعد ستة أشهر بتقرير أهم ما ورد فيه:

20030117-0002 ف-ر

- أن عدد الاستمارات التي تقدم بها الأهالي خلال الفترة التي حددت لذلك بلغ ٢٠٤٦
- أنه استنادا" الى معلومات ذوي المفقودين أفيد عن: وجود ٢١٦ شخصا" في سجون العدو الإسرائيلي. وأنه بعد الاتصال برئيس بعثة الصليب الأحمر الدولي(هنري فورنييه)، أوضح أن السلطات الإسرائيلية اعترفت بوجود ١٧ معتقلا فقط. وعن وجود ١٦٨ شخصا" في السجون السورية، وأنه لدى مراجعة السلطات المختصة، ثبت عدم وجودهم في سوريا.
- أنه لم يتبين وجود أي مخطوف أو مفقود على قيد الحياة على الأراضي اللبنانية.
- أن كافة التنظيمات والميليشيات المسلحة قامت بعمليات تصفية جسدية خلال فترة الأحداث، وقد ألقيت الجثث في أماكن مختلفة، وتم دفن البعض منها في مقابر جماعية، تعذر تحديد هوية أصحابها نظرا" لطبيعتها وقدم عهدها. كما أنه تم إلقاء بعض الجثث في البحر.
- وخلص التقرير الى أن كل من مر على اختفائه مدة أربع سنوات وما فوق هو في حكم المتوفى، وأوصت بالإيعاز الى ذويهم مراجعة القضاء المختص لاثبات الوفاة بصورة قانونية.
- واقترحت اللجنة الرسمية ما يلي:
- تخصيص ورثة كل مخطوف أو مفقود بمبلغ معين يحدد قيمته ومصدره مجلس الوزراء.

2003017-0002g-2

- الإيعاز الى وزارة الشؤون الاجتماعية تكليف من يلزم لرعاية شؤون عائلات-المخطوفين والمفقودين.
- تثبيت لوحة رخامية على قاعدة نصب الشهداء في وسط العاصمة إحياء لذكرى المفقودين وعبرة للأجيال القادمة.

كان وقع نتائج التقرير موجعا" على الأهالي، وقد قوبل برفض واستنكار من قبل البعض، وبتحفظ من قبل البعض الآخر.

أمام هذه النتيجة القاسية والتي أعلنت عبر وسائل الاعلام كأي خبر عادي، وأمام حالة الذهول والفجيعة التي أصابت الأهالي، وجدت لجنة الأهالي نفسها مجبرة على الحلول محل الحكومة ورئيسها المنسحبين من مسؤولياتهما، وعلى احتضان الأهالي وشد أزرهم معتبرة أن ما تم الإعلان عنه يشكل خطوة متقدمة ومحطة في مسار التحرك ينبغي الانطلاق منها للوصول الى حل عادل لهذه القضية.

في كانون الأول من العام ذاته، أي بعد مرور حوالي الخمسة أشهر على إعلان نتائج التقرير، **أفرجت السلطات السورية عن ٥٤ شخصا**" لبنانيا" بينهم عدد من الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وكان في عدادهم أشخاصا" من الذين كان تقرير اللجنة الرسمية قد أوصى بإعلان وفاتهم. الأمر الذي أفقد التقرير مصداقيته.

على أثر عودة الأهالي الى التحرك والمطالبة، قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٢٠/ ٢٠٠٠ تشكيل لجنة رسمية جديدة، أبصرت النور بتاريخ ٢٠٠١/١/٥

أطلق عليها اسم "هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين"، برئاسة وزير هذه المرة وعضوية رؤساء الأجهزة الأمنية، وأعطيت مدة ستة أشهر لتلقي طلبات المواطنين الراغبين في المراجعة بشأن ذويهم الذين يعتبرون أنهم ما زالوا على قيد الحياة، ترفع بنهايتها تقريرا" الى مجلس الوزراء بنتائج عملها.

وبالرغم من أن هذه الهيئة جاءت نسخة مطابقة عن سابقتها باستثناء وجود مسؤول سياسي على رأسها وعضوية نقابة المحامين في بيروت ممثلة بالمحامي الدكتور عبد السلام شعيب، وبالرغم من الشرط التعجيزي الذي تضمنته البيانات الصادرة عنها بأنها لن تقبل سوى الطلبات التي يثبت مقدموها أن ذويهم ما يزالون على قيد الحياة، فقد تم التعامل معها بإيجابية وجدية. فقدم الأهالي كل ما لديهم من معلومات ومستندات وأدلة تساهم في تسهيل عملها، بالإضافة الى إحضار شهود عيان أدلوا بإفاداتهم أمامها.

انقضت مهلة الستة أشهر المحددة لعمل هذه الهيئة، فجدد لها ستة أشهر أخرى، تبعتها ستة أخرى أيضا".

L003-117-0002/h-z

انتهت المدة الممددة لعمل الهيئة منذ ٧ حزيران ٢٠٠٢ دون أن تصدر التقرير المطلوب.

وقد اتضح لنا، من خلال المقابلات التي جرت مع رئيس الهيئة، بأنه لديهم قرائن وإثباتات تشير الى وجود عدد من المفقودين في سجون سوريا واسرائيل. ويؤكد ذلك ما صرح به ممثل نقابة المحامين في هذه الهيئة، الدكتور شعيب، في كلمته التي ألقاها في النقابة بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٠ بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الانسان (مرفق المقطع من الكلمة المذكورة).

لم تسفر المراجعات المتكررة مع رئيس الهيئة بشأن الغائية من قرارات التمديد المتتابعة التي أعطيت، والاستيضاح عن أسباب تأخر إصدار التقرير ما دامت الهيئة قد أنهت عملها، إلا عن تبريرات غير مقنعة تدعو الى التريث بعدم إصداره في هذا الوقت. وبالرغم من الوعود التي أعطيت لنا وتحديد وقت إصداره، فما زال التقرير في عالم الغيب، والهيئة غائبة عن السمع، بعد أن تحولت لمتراس يتلطى وراءه رئيس مجلس الوزراء ووزراؤه منتهجين سياسة التسويف والمماطلة مراهنين على عامل الزمن سلاحا" للنسيان.

إن نشاطنا اليوم يتمحور بالدرجة الأولى حول تجميع أصوات وطاقات الهيئات المحلية المعنية بالاختفاء القسري (وهي ثلاث إضافة للجنتنا: لجنة متابعة الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية، وسوليد) حول مضمون نص مشترك للمطالبة والتحرك، على أن يصار الى تبنيه وتوقيعه من أكبر عدد ممكن من الهيئات العاملة في مجال حقوق الانسان وفي المجال القانوني. كما نسعى الى التحرك في وسط النواب للوقوف معنا وحثهم على مساءلة الحكومة بشأن تقاعسها عن تحمل مسؤولياتها وعدم تنفيذ قرارها بمطالبة الهيئة بإصدار التقرير المطلوب منها بموجب قرار تشكيلها.

كما نتطلع الى تحريك نقابة المحامين لتقوم بدورها، لاسيما لجنة الدفاع عن حقوق الانسان والحريات لديها، بالإضافة الى كونها ممثلة في الهيئة الرسمية، وبالعمل من أجل أن يضع ممثلها تقريره الخاص كما سبق وأعلن في حال تقاعس أو إحجام رئيس الهيئة عن ذلك.

أيها الأحباء،

أطلب المعذرة عن هذه الإطالة، لاسيما أن هناك محطات عدة مماثلة عايشتموها وتعيشونها، ومأساتنا واحدة. إن وجعي لا يختلف عن وجع كل زوجة منكن فقدت

20030117-0002i-2

حبيبها وشريك حياتها، ووجع العزيزة "ناصرة" بفقدان "أمينها" مماثل لعذابات "أوديت" بتغييب وحيديها.

لكن ما أود أن أختم به هو التالي:

إننا بالرغم من مسار العذاب الطويل الذي كتب علينا سلوكه، فقد علمتنا التجربة أمورا" ودروسا" جلى:

تعلمنا تخطي الخوف وتحاشي فخاخ الاستقطاب.

تعلمنا مواجهة النفاق والكذب، والتواطؤ، والشعور بالوحدة الذي يولد الإحباط.

تعلمنا تخطي التضليل والابتزاز، تعلمنا ترويض التعصب الذي نخرنا كما نخر كل أفراد المجتمع.

تعلمنا ترويض الحقد والنقمة والرغبة في الثأر من مسببي مأساتنا.

تعلمنا توجيه نقمتنا ومطالباتنا على من بيدهم الحل.

واجهنا أوضاعنا الاقتصادية، واجهنا النظر إلينا بدونية وشفقة.

قست ظهورنا تحت سياط الظلم في الحرب وفي السلم.

أحبائي، لقد مهدنا الطريق وزرعنا غرسة لمجتمعنا على طريق إقامة السلم الحقيقي.

إن صناعة السلام من أصعب المهن.

اسمحوا لي أن أحيي بخفر واجلال من سقط منا شهيدا": نايفة نجار التي وضعت حدا" لحياتها حزنا" على طفلها ابن الثلاثة عشر سنة الذي خطف.

أحيي كل الذين وافتهم المنية مرضا" أو هرما" قبل أن يروا نهاية لمأساة فقدان أحبتهم.

لهم منا جميعا" تذكار وفاء عندما تنعم مجتمعاتنا في سلام حقيقي.

استمرارنا إعجاز نحن صنعناه، حبنا لأولادنا وأولاد أولادنا جعلنا نخترع أدوات مواجهة الحروب، ونجترح يوم السلام. وهو لا بد آت. ...